جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

حـرية الاجتمـاع

" دراسة مقارنة بين القانونين المصري والكويتي "

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

احمد يوسف احمد السلطان

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ محمد محمد بدران — **رئيسا ومشرفا**

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق ـ جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ صبري محمد السنوسي — **عضوا**

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق ـ جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين — **عضوا**

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق ـ جامعة عين شمس

١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علماً

صدق الله العظيم

سورة طه الآية ١١٤

إهـــداء

إلى نبع الحنان وواحة الأمان إلى والدي ووالدتي اللذين أدين لهما بكل شيء

شكر وتقدير

الشكر هو الظل الظليل والكلمة الطيبة التي يفئ إليها الإنسان حينما يثقل كاهله واجب المعروف وعظيم الإحسان ، وإذا كان الاعتراف بالحق فضيلة . فان إسداء الشكر لمستحقيه فريضة . وذلك انطلاقا من قول الرسول الكريم ((من لم يشكر الناس لم يشكر الله)) .

ومن هنا فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص آيات التقدير والشكر الوفير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ محمد محمد بدران ، على تفضله برغم مشاغله الكثيرة بقبول الإشراف على هذه الرسالة . فشملني بعلمه الغزير وخلقه الرفيع وفضله الوفير ، وكان النور الذي أضاء درب رسالتي .

وأنه لفخر لي وشرف أن يكون ضمن لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ صبري محمد السنوسي ، والأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين ، فهما من أهل العلم المشهود لهما بعلو الهامة والمقام . وأنه لشرف لي أن تكون رسالتي جديرة بان توضع أسماء أساتذتي عليها .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمه

إن الحياة الكريمة اللائقة هي مقصد كل إنسان على ظهر الأرض ، وبدون الحرية الشاملة الكاملة تفقد الحياة كل قيمتها . فالحرية بصفة عامة هي مطلب كل إنسان من أجل المحافظة على إنسانيته وكرامته فلا يجوز سلب حرية الإنسان ، بل لا يمكن حتى سلب إحدى الحريات في مقابل إطلاق أخرى ، فالسلب لإحداها هو انتقاص واعتداء على باقي الحريات .

لذلك نجد أن موضوع الحقوق والحريات العامة من أهم الموضوعات التي تتناولها دراسات القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، وتفرد لها الأبواب الثابتة المطولة بين أبوابها . بل لقد دعت أهمية موضوع الحقوق والحريات العامة في ظل الدول وفي ظل تدخلها ، وفي ظل العوامل المختلفة التي قد تؤدي إلى المساس بتلك الحريات أحيانا وإلى إهدارها أحيانا أخرى . دعت كل تلك العوامل إلى تخصيص دراسات مستقلة لها عن دراسات القانون الدستوري . إلا أن كل ذلك لم يؤد إلى الفصل الكامل لذلك الموضوع عن الموضوعات التي تتناولها مادة القانون الدستوري عامة . بل بقى موضوع الحقوق والحريات العامة في مكان الصدارة من تلك المادة [1].

وبالرجوع إلى الموروث العربي الإسلامي نجد مقولة خالده لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا " بما مؤداه أن الحرية الكاملة هي حق طبيعي ومطلب موجود منذ القدم وليست حقا مستحدثا .

كما تمت الإشاره إلى هذه الحرية في إعلان حقوق الإنسان الفرنسي الصادر سنة ١٧٨٩ بأن الحرية هي حق الفرد في أن يفعل كل ما لا يضر بالآخرين ، ولا يمكن إخضاع ممارسة الحريات الطبيعية لقيود إلا من أجل تمكين أعضاء الجماعة الآخرين من التمتع بحقوقهم ، وهذه القيود لا يجوز فرضها إلا بقانون .

---

[1] الدكتور / على الباز – الحقوق والحريات العامة والواجبات العامة – دار الجامعات المصرية – الإسكندرية – ١٩٩٢ – ص ٣ .

الفهرس

مقدمه ٤
أهمية البحث ٩
سبب اختيار موضوع الدراسة ٩
منهج البحث ٩
خطة البحث ٨
الفصل التمهيدي : النظام القانوني للحريات العامة ١١
المبحث الأول : مفهوم الحقوق و الحريات العامة ١٤
المطلب الأول : تعريف الحق ١٥
المطلب الثاني : تعريف الحرية ١٨
المبحث الثاني : الأساس القانوني للحريات العامة ٢٢
المطلب الأول : الأساس الدستوري للحريات العامة ٢٣
المطلب الثاني : الأساس التشريعي للحريات العامة ٢٤
المطلب الثالث : المبادئ القانونية العامة ٢٥
المطلب الرابع : الاساس اللائحي في مجال الحريات العامة ٢٦
الباب الأول : مفهوم حرية الاجتماعات العامة ٢٨
الفصل الأول : التعريف بحرية الاجتماع ٣١
المبحث الأول : التعريف بحرية الاجتماع ونشأتها ٣٢
المطلب الأول : المعنى اللغوي لحرية الاجتماع ٣٢
المطلب الثاني : المعنى الاصطلاحي لحرية الاجتماع ٣٣
المطلب الثالث : تعريف حرية الاجتماع ٣٤
المطلب الرابع : نشأة حرية الاجتماع ٣٨
الفرع الأول : نشأة حرية الاجتماع في اليونان ٣٨
الفرع الثاني : نشأة حرية الاجتماع عند الرومان ٣٩
الفرع الثالث : نشأة حرية الاجتماع في الشريعة الإسلامية ٣٩
الفرع الرابع : نشأة حرية الاجتماع في الديمقراطية الغربية ٤١
المبحث الثاني : تصنيف حرية الاجتماع بالنسبة للحريات العامة ٤١

المبحث الثالث : حرية الاجتماعات العامة في الإعلانات والمواثيق الدولية..... ٤٥
المطلب الأول : حرية الاجتماعات العامة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر سنة ١٩٤٨م ٤٤
المطلب الثاني : حرية الاجتماعات العامة في الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الصادرة في روما ٤ نوفمبر ١٩٥٠م..... ٤٧
المطلب الثالث : حرية الاجتماعات العامة في الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦..... ٤٩
المطلب الرابع : حرية الاجتماعات العامة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان ٢٣ مايو ٢٠٠٤..... ٥٠
الفصل الثاني : الاجتماعات العامة تعريفها وأنواعها..... ٥٢
المبحث الأول : المقصود بالاجتماعات العامة..... ٥٤
المبحث الثاني : عناصر الاجتماعات العامة..... ٥٩
المبحث الثالث : أنواع الاجتماعات العامة..... ٦٤
المطلب الأول : الاجتماعات الانتخابية ٦٥
المطلب الثاني : الاجتماعات السياسية ٦٧
الفصل الثالث : التمييز بين الاجتماعات العامة وبين غيرها من التجمعات..... ٦٩
المبحث الأول : الاجتماعات العامة والاجتماعات الخاصة..... ٧١
المطلب الأول : معيار عدد المشاركين..... ٧٣
المطلب الثاني : طبيعة مكان الاجتماع..... ٧٣
المطلب الثالث : معيار شخصية الدعوات..... ٧٥
المبحث الثاني : الاجتماعات العامة والمظاهرات..... ٧٩
المبحث الثالث : الاجتماعات العامة والتجمهر..... ٨٥
الباب الثاني : التنظيم الدستوري والتشريعي لحرية الاجتماعات العامة وسلطات الضبط ازائها..... ٩٠
الفصل الأول : التنظيم الدستوري لحرية الاجتماعات العامة..... ٩٥
المبحث الأول : التنظيم الدستوري لحرية الاجتماعات العامة في مصر ٩٦
المطلب الأول : مرحلة ما قبل الدستور سنة ١٩٢٣ ..... ٩٨
المطلب الثاني : مرحلة دستور ١٩٢٣..... ١٠١
المطلب الثالث : مرحلة دساتير الجمهورية منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى اليوم ١٠١

المبحث الثاني : التنظيم الدستوري لحرية الاجتماعات العامة في الكويت ١٠٩
المطلب الأول : دستور الكويت الصادر في ٢ يوليو سنة ١٩٣٨ ..... ١١٤
المطلب الثاني : دستور فترة الانتقال الصادر في ٦ يناير ١٩٦٢ ..... ١١٤
المطلب الثالث : الدستور الحالي لدولة الكويت والصادر في ١١ نوفمبر ١٩٦٢ ..... ١١٥
الفصل الثاني : التنظيم القانوني لحرية الاجتماعات العامة ١١٨
المبحث الأول : التنظيم القانوني لحرية الاجتماعات العامة في التشريع المصري ١١٩
المطلب الأول : إخطار الإدارة سلفا بعقد الاجتماع ١٢٢
المطلب الثاني : تشكيل لجنة مسئولة عن تنظيم الاجتماع ١٢٦
المطلب الثالث : قيود مكانية وزمانية ١٢٨
المبحث الثاني : التنظيم القانوني لحرية الاجتماعات العامة في التشريع الكويتي ١٣٢
المطلب الأول : إخطار الإدارة سلفا بعقد الاجتماع ١٣٤
المطلب الثاني : تشكيل لجنة مسئولة عن تنظيم الاجتماع ١٣٦
المطلب الثالث : القيود المكانية والزمانية ١٣٧
الفصل الثالث : سلطات الضبط الإداري في مجال ممارسة حرية الاجتماعات العامة في مصر والكويت ١٤٠
المبحث الأول : سلطات الضبط في مجال ممارسة حرية الاجتماعات العامة في مصر ١٤١
المطلب الأول : حدود سلطات الضبط الإداري في مجال ممارسة حرية الاجتماعات العامة في الظروف العادية ١٥٥
الفرع الأول : مدى الرقابة القضائية على قرارات الضبط الإداري في مجال ممارسة حرية الاجتماعات العامة ١٥٨
الفرع الثاني : الانحراف بالسلطة في قرارات الضبط الإداري في مجال ممارسة حرية الاجتماعات العامة ١٦٦
المطلب الثاني : حدود سلطات الضبط الإداري في مجال ممارسة حرية الاجتماعات العامة في الظروف الاستثنائية ١٧٠
الفرع الأول : التنظيم التشريعي للظروف الاستثنائية في مجال ممارسة حرية الاجتماعات العامة ١٧٤
الفرع الثاني : الرقابة القضائية على سلطات الضبط الإداري في مجال ممارسة حرية الاجتماعات العامة في الظروف الاستثنائية ١٩٢

المبحث الثاني : سلطات الضبط الإداري في مجال ممارسة حرية الاجتماعات العامة في الكويت ١٩٥
المطلب الأول : المكنات التي منحها القانون لسلطة الضبط الإداري إزاء حرية الاجتماعات العامة ٢٠٣
المطلب الثاني : حدود سلطات الضبط الإداري في مجال ممارسة حرية الاجتماعات العامة في الظروف العادية ٢٠٥
المطلب الثالث : حدود سلطات الضبط الإداري في مجال ممارسة حرية الاجتماعات العامة في الظروف الاستثنائية ٢١٠
الباب الثالث : موقف القضاء من حرية الاجتماعات العامة ٢١٦
الفصل الأول : موقف مجلس الدولة الفرنسي من حرية الاجتماعات العامة ٢٢٠
الفصل الثاني : موقف القضاء الأمريكي من حرية الاجتماعات العامة ٢٣٣
الفصل الثالث : موقف القضاء المصري من حرية الاجتماعات العامة ٢٤٥
المبحث الأول : موقف القضاء الدستوري من حرية الاجتماع ٢٤٧
المبحث الثاني : موقف القضاء الإداري من حرية الاجتماع ٢٥٦
الفصل الرابع : موقف القضاء الكويتي من حرية الاجتماعات العامة ٢٨١
الخاتمه ٣٠١
قائمة المراجع ٣٠٦
الفهرس ٣٢٠

حرية الاجتماع

لقد تم تقسيم الرسالة إلى فصل تمهيدي تناولنا فيه النظام القانوني للحريات العامة فبينا فيه مفهوم الحُقوق والحريات العامة وما هو الأساس التشريعي لها. ثم اتبعنا هذا الفصل ثلاثة أبواب الأول منها لبيان مفهوم حرية الاجتماعات العامة والذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول الأول كان لتعريف حرية الاجتماع لغتا واصطلاحا وبيان كيفية نشأتها إضافة إلى الإعلانات والمواثيق الدولية التي نصت عليها ، اما الثاني فكان لتعريف الاجتماعات العامة وأنواعها ، في حين ميزنا في الفصل الثالث بين الاجتماعات العامة وبين غيرها من التجمعات التي تتشابها معها كالاجتماعات الخاصة ، والمظاهرات ، والتجمهر. اما الباب الثاني فكان لبيان التنظيم التشريعي لحرية الاجتماعات العامة وما طرأ عليه من تغييرات جديدة وفقا للقانون الحالي وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول ، الأول منها لبيان التنظيم الدستوري لهذه الحرية ، أما الثاني فكان للتعرف على التنظيم القانوني لها ، تاركين للفصل الثالث بيان سلطات الضبط الإداري إزاء كيفية ممارستها سواء فيما يتعلق بحدود سلطات الضبط اتجاهها في الظروف العادية أو الاستثنائية في مصر و الكويت على حد سواء .اما الباب الثالث وهو الباب الأخير من الرسالة فقد كان لبيان موقف كل من القضاء الفرنسي والأمريكي إضافة إلى المصري والكويتي من حرية الاجتماعات العامة وما هي الضمانات التي وفرها القضاء لها . منتهين من الرسالة بأهم النتائج والتوصيات .

حرية الاجتماع : النصوص الدستورية ـ النصوص التشريعية ـ شروطها ـ تنظيمها ـ سلطات الضبط الاداري ازائها ـ رقابة القضاء .